الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

البعد الاجتماعى لبرامج الصندوق الاجتماعى للتنمية

ورقة مقدمة من
الصندوق الاجتماعى

البعد الاجتماعى لبرامج الصندوق الاجتماعى للتنمية

مقدمة

فى منتصف ١٩٩١ وقعت مصر مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اتفاقيتين اطلق عليهما «برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى» وكانت بداية تطبيقهما خلال السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١

وقد استهدف برنامج الاصلاح الاقتصادى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية التى تأتى فى مقدمتها:

- خلق اقتصاد سوق حر مفتوح على العالم الخارجى وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الأمد المتوسط.
- مساندة ودعم نشاط القطاع الخاص.
- تقليص دور القطاع العام فى النشاط الانتاجى.

ويتم تحقيق هذه الأهداف بالاستعانة بعدد من الأدوات أو السياسات المرسومة بدقة لهذه الأغراض ومنها : تحرير تجارة الواردات من خلال خفض التعريفة الجمركية والقيود غير السعرية، تحرير أسعار السلع والخدمات المختلفة، تحرير سعر صرف العملة وأسعار الفائدة، تبسيط اجراءات الاستثمار والبدء فى تطبيق برنامج تحويل ملكية وحدات القطاع العام إلى الخاص.. ويمكن ترجمة هذه الأهداف إلى غايات متعددة والتى قد لاتتفق مع بعضها البعض - فى الأجل القصير على الأقل، حيث تحقيق غاية منها قد يكون على حساب غايات أخرى. فمن بين غايات الإصلاح الاقتصادى يأتى فى المقدمة رفع معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى مقاسا بقيمته الحقيقية من سلع وخدمات، ومنها كذلك زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وذلك لتحقيق توازن خارجى أو فائض بين المدفوعات والمتحصلات فى ميزان المدفوعات وبالإضافة إلى هذه الغايات هناك غايات أخرى منها رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير فرص العمل المدرة للدخل، وهو مايقتضى مكافحة البطالة، والتى قد تصبح غاية فى حد ذاتها.

ومثال لتعارض الغايات هو: النمو السريع للاقتصاد الذى قد يتحقق على حساب تدهور مستوى المعيشة لأقسام واسعة من المواطنين وتدهور نصيبهم من الدخل القومى. ومن هذا المنطلق قد قامت الحكومة بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية كشبكة أمان لتخفيف وطأة آثار تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى وحماية الفئات الأكثر تأثرا.

الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر:

من المعروف أن لأى برنامج للإصلاح الاقتصادى جوانب اجتماعية وسياسية بالغة الأثر يتوقف عليها استمرار هذا البرنامج ونجاحه من عدمه. لذلك يجب وضع هذه الجوانب فى الاعتبار عند التنفيذ وإلا فقد يتعرض البرنامج ذاته للتوقف فى منتصف الطريق بسبب خطورة آثاره الاجتماعية والاقتصادية التى لم تؤخذ فى الاعتبار.

وللإصلاح الاقتصادى فى مصر آثار وانعكاسات اجتماعية سلبية تتضرر منها الفئات الاجتماعية الفقيرة وذوى الدخول الثابتة والمحدودة. وتتمثل هذه المجالات فيما يلى:

١. التضخم والأجور والدعم:

يعتبر التضخم عبئا كبيرا على الفقراء ومحدودى الدخل نظرا للارتفاع المستمر فى معدل أسعار السلع والخدمات الأساسية وعدم التناسب بين زيادة الأجور والأسعار ومشكلة الدعم. ويمكن تفسير

محدودية تأثير الدعم فى الحد من الآثار الاجتماعية للتضخم إلى عاملين أساسيين هما:

أ ـ ضرورة الموافقة على تخفيض أو إلغاء الدعم على السلع الضرورية التى يستهلكها الفئات الفقيرة.

ب ـ عدم وجود آليات فعالة للتأكد من وصول الدعم إلى الفئات المستحقة.

٢.البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وهذه المشكة ليست اقتصادية فقط، ولكنها أيضا مشكلة ذات أبعاد سياسية واجتماعية. ويمكن تفسير تزايد معدل البطالة فى ظل تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادى لسببين هما:

أ ـ تراجع دور الدولة فى تعيين الخريجيين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام.

ب ـ ضعف إسهام القطاع الخاص فى خلق فرص عمل جديدة أو استيعاب إعداد كبيرة من المتعطلين.

٣.الفقر:

يتطلب تعريف الفقر اختيار معيار للرفاهية يحدد خط الفقر الذى على أساسه ينقسم السكان إلى فقراء وغير ففراء. ويقاس مستوى الفقر بنسبة السكان الذين يقع مستوى دخلهم ـ أو إنفاقهم ـ تحت خط الفقر. ولاتقتصر أهمية مستوى الفقر مقاسا بهذه الطريقة على تحديد عدد الفقراء المطلق ونسبتهم إلى إجمالى السكان، ولكن أيضا هناك خصائصهم المختلفة وتوزيعهم تحت خط الفقر، لذلك يجب أخذ العوامل الآتية فى الإعتبار عند التعامل مع الفقراء أو خط الفقر وهى:

أ ـ نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر

ب ـ كثافة الفقر أو مقدار المسافة بين الفقراء وبين خط الفقر

جـ ـ درجة عدم المساواة بين الفقراء.

الصندوق الاجتماعى للتنمية

الأهداف:

الصندوق الاجتماعى هو صندوق قومى أنشىء بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ يهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل وتتلخص مهام الصندوق فى تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها فى تحقيق حلول عاجلة تتمثل فى تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالى الانتاج والخدمات وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفنى والإدارى.

بدأت الحكومة المصرية فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩٠ للعمل على الحد من نمو الفجوة فى الموارد وانخفاض معدل الأداء الاقتصادى. ونظرا لأن استمرارية وفاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاهتمام بالبعد الاجتماعى للبرنامج، فقد أخذت الحكومة على عاتقها التفكير فى إنشاء جهاز تنفيذى لمساعدة الفئات الأكثر تأثرا.

وقد أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى يناير ١٩٩١ لمواجهة هذه التحديات، ومن أجل تخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى. وتتلخص مهام الصندوق فيما يلى:

١ ـ توفير فرص عمل ومصادر توليد الدخل لمساعدة الفئات الأكثر احتياجا من الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل وذلك من خلال برامجه الخمس الرئيسية.

٢ ـ توفير فرص عمل جديدة من خلال: تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين فى الاستثمار، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بغرض رفع انتاجيتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة، وكذلك من خلال تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق العامة فى المجتمعات الريفية والقرى النائية والحضرية خاصة فى صعيد مصر والمناطق المحرومة.

٣ ـ دعم الاستثمارات العامة فى مجالات الخدمات الاجتماعية مع التركيز على مجالى الصحة والتعليم.

٤ ـ دعم وتشجيع الجمعيات الأهليه والتطوعية للمشاركة فى تخطيط وتنفيذ المشروعات الفرعية التى تخدم الفئات المستهدفة.

الفئات المستهدفة :

ـ الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الاصلاح الاقتصادى

ـ الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل

ـ شباب الخريجين

ـ المرأة

ـ سكان المجتمعات الأقل نموا

ـ سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

انجازات برامج الصندوق الاجتماعى:

منذ أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية وهو يقوم بتعبئة جهوده من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادى من خلال برامجه المختلفة. وفيما يلى عرض لبرامج الصندوق والإنجازات التى تحققت من خلالها:

١.برنامج تنمية المشروعات الصغيرة:

يتضمن برنامج تنمية المشروعات اتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة فى إنشاء مشروعات صغيرة وحرفية والتوسع فى المشروعات الصغيرة القائمة. ويهدف البرنامج إلى تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين فى الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق وذلك عن الطريق:

ـ اتاحة إنشاء مشروعات صغيرة جديدة تخلق بدورها فرص عمل جديدة.

ـ تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض رفع انتاجيتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة.

ـ كما يعتبر من الأهداف المهمة للبرنامج التعاون مع الحكومة فى مواجهة الزيادة فى معدلات البطالة وخاصة بين شباب الخريجين حيث أثبتت بعض الدراسات إنه يمكن مواجهة مشكلة البطالة جزئيا من خلال تشجيع الشباب من الخريجين والحرفيين على إقامة مشروعات صغيرة.

وقد قام برنامج تنمية المشروعات بالتعاقد مع ١١٩ جهة كفيلة وسيطة لإقامة مشروعات صغيرة والتوسع فى المشروعات القائمة.. وقد بلغت قيمة التعاقدات حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حوالى ١,٣٣٥ مليون جنيه صرف منها فعليا للجهات الكفيلة الوسيطة حوالى ١,١٢٥ مليون جنيه، وقد حقق البرنامج حوالى ١٥٤ ألف فرصة عمل دائمة بالإضافة إلى ٥٩ ألف فرصة عمل مؤقتة من خلال توفير عدد ٥٩

لف قرض للمتقدمين للحصول على قروض من الصندوق على مستوى محافظات الجمهورية، والجدول التالى يوضح قطاعات تنفيذ المشروعات الصغيرة وإعدادها:

ويبلغ عدد السيدات اللاتى حصلن على قروض من خلال البرنامج حوالى ١٤٤٧ سيدة أى بنسبة ٢٥٪ من إجمالى المقترضين.

٢.برنامج تنمية المجتمع

على الرغم من عدم تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على سياسات مصممة خصيصا لقطاعى التعليم والصحة، إلا أنه من المتوقع أن يكون لبعض سياسات الإصلاح تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على كل من عرض خدمات التعليم والصحة والطلب على هذه الخدمات فى الأجل القصير والمتوسط. ولذلك سنتناول هذه السياسات التى من المتوقع أن يكون لها تأثير على العرض والطلب للخدمات التعليمية والصحية:

أ ـ السياسات التى تؤثر على جانب العرض هى تخفيض الانفاق على التعليم والصحة وفرض رسوم على هذه الخدمات وإلغاء الدعم بالإضافة إلى رفع أسعار السلع والخدمات هذا بالإضافة إلى أسعار الصرف التى يمكن أن تؤثر على تكلفة توفير خدمات التعليم والصحة وينعكس هذا على: كمية الخدمة المقدمة ـ نوعية الخدمة المقدمة ـ تكلفة توفير هذه الخدمة.

ب ـ السياسات التى تؤثر على جانب الطلب هى التغيرات فى الدخول (الأسمية والحقيقية) خاصة بالنسبة للفقراء، نفقة الفرصة البديلة التى سوف تنتج من السياسات السعرية وسياسات الاستثمار وهذه السياسات سيكون لها تأثير فى الأجلين القصير والمتوسط.

هذا ويتأثر الطلب على التعليم بطريق غير مباشر بالتدهور فى الوضع الغذائى والصحى للأطفال. أما بالنسبة للصحة فإنها تتأثر مباشرة بالرسوم المفروضة على الخدمات الصحية بالإضافة إلى أسعار الدواء.

ومن هذا المنطلق فإن برنامج تنمية المجتمع يقوم بتمويل المشروعات اللازمة للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية. كما يقوم بتمويل المشروعات التى تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات فى مجال الصناعات اليدوية وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائى. ويهدف البرنامج إلى:

- توفير فرص عمل لزيادة دخل الفئات المستهدفة.
- تشجيع المشاركة الشعبية فى مجال الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية.
- دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.
- الربط بين الجمعيات الأهلية المحلية والعالمية.

ويستهدف البرنامج الفئات التالية:

- الأسر ذات الدخل المنخفض.
- الأطفال والنساء فى المناطق الفقيرة.
- الشباب العاطل.

ويهتم البرنامج أساسا بمؤشر الفقر والنواحى الاجتماعية بقدر أكبر من اهتمامه بمؤشر البطالة حيث نجد إن عدد فرص العمل التى يحققها تقل عن تلك المحققة من خلال برنامج تنمية المشروعات، حيث يصل عدد فرص العمل التى حققها برنامج تنمية المجتمع حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حوالى ٩٣ ألف فرصة عمل دائمة وحوالى ٢٣ ألف فرصة عمل مؤقتة، وقد قام البرنامج بالتعاقد مع ١٨٢ جهة

كفيلة بقيمة اجمالية تبلغ حوالى ٣٣٧ مليون جنيه.

وتغطى المشروعات التى يتم تمويلها من خلال البرنامج نطاق كبير من الخدمات الاجتماعية فى المناطق المحرومة مثل فتح فصول محو الأمية، تطوير العيادات الطبية، ترميم وتأثيث مراكز الشباب وغيرها من الخدمات وذلك على مستوى محافظات الجمهورية.

٣.برنامج الأشغال العامة

يقوم برنامج الأشغال العامة بتنفيذ المشروعات الهادفة إلى رفع المستوى المعيشى للفئات المستهدفة التى تستوعب عمالة مكثفة مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، وكذلك أعمال الصيانة للمرافق والمنشآت العامة وتطهير قنوات الرى. ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين البنية الأساسية فى المناطق الأكثر احتياجا.
- استحداث نشاط دائم لصيانة المرافق العامة فى المناطق الأقل نموا، وخلق فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع.
- خلق فرص عمل دائمة لصيانة وتشغيل المشروعات بعد تنفيذها.

وتتكون الفئات المستهدفة للبرنامج من:

- سكان المجتمعات الريفية الأكثر احتياجا.
- سكان المناطق المحرومة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى بالمناطق الحضرية.

وقد بلغت القيمة التعاقدية للبرنامج حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حوالى ٦٢٣ مليون جنيه من خلال ٦٨ جهة كفيلة/ وسيطة، وقد تحقق من خلالها حوالى ٢٤ ألف فرصة عمل مؤقتة وحوالى ٣ آلاف فرص عمل دائمة لأعمال التشغيل والصيانة للمشروعات التى تم الانتهاء من تنفيذها. وفيما يلى عرض للإنجازات التى المتوقع تحقيقها من خلال مشروعات برنامج الأشغال العامة عند اكتمال تنفيذ جميع المشروعات المتعاقد عليها:

البنية الأساسية ذات التأثير الاجتماعى:

- شبكات مياه بطول ٣٣٨٥ كم بأقطار ٤ ، ٦ ، ٨ بوصة لخدمة ٦٨٢ قرية.
- عدد ١٨٣ خزان مياه عالى لخدمة ١٨٣ قرية.
- عدد ٢٣٢ بئر ارتوازى لخدمة ٢٣٢ قرية.
- عدد ٣٢ مشروع فرعى للصرف الصحى لخدمة ٢٤ قرية وعدد ١ مشروع لخدمة مركز واحد.
- ترميم مبانى عامة مثل المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب ومبانى الخدمات العامة بعدد اجمالى ١٢٩٨ مبنى تقع فى ٥٤١ قرية.
- إعادة بناد ٣٨٢ منزل فى ١٣ قرية تأثرت بالسيول بمحافظات الصعيد بما فيها إنشاء المبانى العامة (مراكز شباب ووحدات صحية)، وشبكات المياه، وشبكات الصرف الصحى والطرق.

البنية الأساسية ذات التأثير الاقتصادى:

- تحسين وإنشاء طرق ريفية جديدة ومداخل قرى بطول ١٢١٧ كم لخدمة ٤٧٨ قرية.
- تنظيف مصارف وردم برك وإقامة نظم جمع قمامة واستغلالها وتشجير الساحات العامة بعدد ١٠٣ مشروع لخدمة ٩١ قرية.
- تحسين الخدمات الأساسية لعدد٣ قرى.

البنية الأساسية ذات التأثير الانتاجى:

- حماية جوانب نهر النيل لمنع تآكل الأراضى الزراعية بطول ٢٣٠ كم من تنمية ٥١ قرية تقع على ضفاف النيل.
- تنظيف وصيانة ١٦٠٠ كم من قنوات الرى الصغيرة فى عدد ٣ محافظات بالصعيد، وبطول ١٤٦٠ كم فى ثلاث محافظات بالوجه البحرى.
- تغطية وحماية قنوات رى بطول ٩٣كم تخترق عدد ١٥٦ قرية.
- تطوير عدد ٢ مخر سيول بمحافظتى قنا وأسيوط.

٤.برنامج التشغيل والتدريب التحويلى

أهداف برنامج التشغيل والتدريب التحويلى ترتبط ارتباطا وثيقا بهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى - تقليص دور القطاع العام فى النشاط الانتاجى من خلال تطبيق برنامج ملكية وحدات القطاع العام إلى الخاص» حيث إنه يهدف إلى:

- تمويل مشاريع للمساهمة فى إيجاد فرص عمل بديلة للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى.
- تمويل برامج التدريب وإعادة التدريب بهدف إيجاد فرص عمل جديدة.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال بحث احتياجات تأهيل وتدريب الوحدة المحلية وإعادة تدريب العمالة وتنفيذ البرامج اللازمة لذلك عن طريق الجهات الكفيلة وسيط الوسيطة.

وقد قام البرنامج بالتعاقد مع ٥٢ جهة كفيلة/ وسيلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ بمبلغ اجمالى ١٦٣ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات أو القيام بدراسات للتعرف على احتياجات العاملين بقطاع الأعمال العام من تدريب والفرص المتاحة لهم لإقامة مشروعات خاصة بهم. وقد حقق من خلال تلك المشروعات حوالى ٣ آلاف فرصة عمل مؤقتة وحوالى ألفى فرصة عمل دائمة هذا بالإضافة إلى حوالى ألفى مستفيد ويمثلو العاملين بقطاع الأعمال العام الذين تم إعادة تدريبهم أو صرف مكافآت تعويضية لهم.

٥.برنامج التنمية المؤسسية

يهدف برنامج التنمية المؤسسية إلى تقوية الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتكون قادرة على مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه، تقوية الجمعيات الأهلية والخاصة ورفع أدائها الإدارى والتنظيمى وكذلك دعم القدرات التنظيمية الداخلية للصندوق بما يمكنه من تنفيذ أهدافه بأعلى قدر من الكفادة والفاعلية. وقد تم بالفعل قيام البرنامج بالتعاون مع جهات كفيلة وبيت خبرة وجامعات بعمل دراسات لتحديد احتياجات الفئات المستهدفة ووضع مؤشرات للمناطق المحرومة والفقيرة ليكون لها الأولوية فى تنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعى من خلال البرامج الأربعة الأخرى.

وحدة المرأة والتنمية

أثبتت نتائج إحدى الدراسات للبنك الدولى عن الفقر فى مصر وتحديد بعض الملامح الديمقراطية للفقراء، إن النساء من أكثر الفئات التى تتعرض للمخاطر الاقتصادية، وخاصة الأرامل والمطلقات اللاتى لم يتزوجن مرة ثانية. وهناك النساء المتزوجات اللاتى هجرهن أزواجهن من الناحية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى النساء المتزوجات من أزواج متعطلين وفى هذه الحالات تصبح المرأة هى العائل الأساس للأسرة. فقد كانت المرأة من أهم الفئات المستهدفة من خلال مشروعات الصندوق الاجتماعى وعلى وجه الخصوص برنامج تنمية المجتمع. ومن هذا المنطلق فقد قام الصندوق الاجتماعى للتنمية بإنشاء وحدة المرأة والتنمية والتى تهدف إلى وضع السياسات والتخطيط واتخاذ المبادرات لإدماج مكون المرأة فى البرامج الخمس الأساسية للنصودق ومشاريعه المختلفة. ويعنى ذلك وضع المعايير التى

تضمن المشاركة المتزايدة للمرأة فى كافة الأنشطة التى يمولها الصندوق، مثال ذلك عدد المستفيدات، وطبيعة الأنشطة الانتاجية وحجم التمويل وفرص العمل ونوعية الموضوعات التى تتضمنها البرامج التدريبية والتعليمية.

كما تعنى وحدة المرأة بتوجيه الأنشطة التنموية على نحو يأخذ بعين الاعتبار الأدوار المتعددة للمرأة: الدور الإنجابى، والدور الانتاجى، الدور المجتمعى والعام. وكذلك الأنشطة المبتكرة ذات العائد الإيجابى على حياة المرأة بما يتفق واحتياجات المرأة من ناحية والأولويات التنموية على الصعيد القومى والإقليمى من ناحية أخرى.

الخلاطة:

مما تقدم نجد إن هناك تكامل وتواصل بين البرامج الخمس للصندق الاجتماعى للتنمية ونجد إنه وإن اختلفت الاهداف الخاصة بكل برنامج. إلا أن مجال تنفيذ المشروعات مشترك وهو تنمية المجتمع والارتقاء به سواء عن طريق تطوير وتحسين البنية الأساسية أو رفع وعى المجتمع المحلية وتدريبها وتوفير فرص عمل لها وكذلك العمل على محو أميته.

وجدير بالإشارة إلى زيادة السيد رئيس البنك الدولى لمصر وقيامه بزيارة مشروعات للصندوق الاجتماعى للتنمية فى محافظة قنا. وقد أعرب عن سعادته لزيارة مصر وكونه من المجموعة التى تمول المشروعات التنموية من خلال الصندوق الاجتماعى كما قال إن الشىء الذى أحاز إعجابه هو إن تلك المشروعات تنفذ بناء على طلب وإدارة المجتمع المحلى فى القرية وكونها نشاط محلى وايس مفروض عليهم. وقد أكدت الدول / الجهات المانحة على مواصلة تقديمها المنح والقروض للصندوق الاجتماعى للتنمية فى المرحلة الثانية وذلك من منطلق دعمها ومساندتها للصندوق لما رأته من خلال الزيارات المتعددة لمشروعات الصندوق من كفاءة فى الأداء وحسن استخدام الموارد المالية فى المجالات المحددة لها وتحقيق الأهداف التى من أجلها أنشىء.

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

لآثار الاجتماعية والسياسية للخصخصة

ورقة مقدمة من
د./ رابح رتيب

الآثار الاجتماعية والسياسية للخصخصة

تمهيد:

لقد أصبح الحديث عن الخصخصة على كل لسان، واحتل موضوع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص دوائر الإعلان والإعلام بكل فروعه، كما احتل أولوية لدى مراكز البحوث على اختلاف مستوياتها، وأصبح التغيير فى المنهج الاقتصادى والسياسى يمس حركة المجتمع فى الداخل والخارج، وامتدت آثاره لتشمل حياة الإنسان اليومية سواء كان منتجا أو مستهلكا، مستثمرا أو ممولا، مديرا أو عاملا، وأصبحت الإنجازات التى تتحقق أو يأمل تحققها تشكل مستقبلة القريب والبعيد.

والحقيقية إن فكرة الخصخصة ترجع إلى التطور الذى لحق بدور الدولة الذى كان يقوم فى بداية الأمر على الدولة الحارسة أو الدولة المحايدة، حيث تمتنع الدولة بموجب هذا النظام عن التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتترك الأفراد يعملون فى ظل المنافسة وقوانين السوق، وهى تتولى مهمة الدفاع فى الداخل والخارج مع كفالة الأمن والاستقرار للأفراد وعدالة القضاء. ذلك لأن ترك الحرية للأفراد كفيل بأن يحقق الصالح العام فى نهاية الأمر، ويعم الرخاء والإزدهار فى المجتمع بأثره. ثم تطور هذا الدور الذى للدولة لتصبح دولة متدخلة تتدخل فى شتى شئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وتعدى هذا الدور أكثر من ذلك لتصبح الدولة هى المسيطرة بصفة أساسية على وسائل الانتاج والتوزيع تبعا لخطة قومية استتبع معها ظهور الدولة المنتجة.

والواقع أن الدولة وإن كانت ضرورة من ضرورات أحداث التوازن الهيكلى وضرورة إيجاد الدوافع والحوافز على الانتاج وتجويده وضبط أسعاره والمحافظة على الاستقرار الاجتماعى، غير أن كثير من تدخلها قد يفسد النظام الاقتصادى وعدم وجودها قد يفقد النظام الاقتصادى ضوابطه.

ومن هنا وفى سبيل إعادة النظر فى هذا الدور المتزايد للدولة فى الحياة الاقتصادية، فقد برزت الدعوة إلى تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتخليها عن بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص وضرورة اخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقوى السوق وآلياته. وفى هذا الصدد فقد برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء، وانتشرت فى كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها وتفاوت النظم المتبعة فيها. كما أن هذه الفكرة قد تزامنت مع إزدياد المطالبة بالحرية السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد نال الاتجاه نحو التحول اهتماما متزايدا من الأفراد والساسة والمتخصصين وكذلك الهيئات والمنظمات الدولية حتى اكتسب بعدا عمليا تمثل فى إقدام العديد من الدول على تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل أو بآخر وفقا لظروف كل منها.

ومما لاشك فيه إن عملية الخصخصة لابد وأن ينجم عنها أعراض جانبية يلزم تشخيصها، لتحديد سبل العلاج السليم الذى يؤدى إلى التخفيف من أضرارها على المواطنين وعلى المجتمع بأثره، كما إن نجاح تلك العملية يعتمد على هيكل الاقتصاد الذى نحن بصدد تطبيق الخصخصة به، إذ أن ظروف الخصخصة لابد وأن تتفق مع ظروف كل دولة على حدة مع الاستفادة من تجارب الدول السابقة.

والحقيقة إن الخصخصة سيكون لها آثار عديدة على الاقتصاد القومى وتتروح هذه الآثار بين الإيجابية والسلبية، وقد انتقينا بعضا من هذه الآثار والتى قد تكون جديرة بالبحث والإشارة فى صورة عرض لما قد يحدث واحتمالات حدوثه وأفضل سبل العلاج أو الحلول لما قد يترتب على الخصخصة من مشكلات أو آثار سلبية، وأهم تلك الآثار التى انتقيناها هنا هى الآثار الاجتماعية

والسياسية، وسوف نتناول فى هذا البحث الإشارة إلى تلك الآثار فى مبحثين مستقلين كما يلى:

المبحث الأول
الآثار الاجتماعية للخصخصة

مستقبل الخصخصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية يحتم علينا الإشارة إلى ثلاث نقاط رئيسية رئيسية ألا وهى: العدالة الاجتماعية، والعمالة، ونقابات واتحادات العمال. وسوف نلقى النظرة المستقبلية على تلك النقاط الثلاث دون الدخول فى تفصيلاتها، حيث لامجال لتفصيلات تلك الموضوعات فى هذا البحث.

اولا :العدالة الاجتماعية والخصخصة

بما إن الخصخصة لاتكون إلا فى إطار آليات واقتصاديات السوق، حيث تلجأ الأخيرة إلى تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات اصطلح على تسميتها بشبكة الأمان الاجتماعى وتشمل هذه الشبكة نظم المعاشات والتأمين ضد البطالة ونظم مساعدة كبار السن والمعوقين وغيرهم من الفئات المحتاجة لذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن الخصخصة بما ينجم عنها من رفع الكفاءة فهى تحقق معدلات نمو أعلى ومن ثم فهى تفتح أفاقا أوسع لجميع المواطنين كما تمكن الدولة من توفير مخصصات أكبر للأغراض الاجتماعية، بما يتيح إمكانية تحقيق العداله الاجتماعية بشكل أفضل.

ومن أبرز الآثار الإيجابية للخصخصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية هو فى رأينا تقريب الفوارق بين طبقة العمال وطبقة الملاك، بما تتيحه الخصخصة من اشتراك العمال فى الإدارة وشراء نسبة من أسهم الشركات وبالتالى تملكهم فى المشروعات التى يعملون بها مما يؤدى إلى خلق مصادر دخل إضافية لهم بجوار الأجور والمرتبات. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الوضع يؤدى إلى زيادة الطبقة المالكة وخلق ملاك جدد ومن ثم خلق شعور عام بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعى.

أما عن الآثار السلبية للخصخصة والتى يسوقها أنصار القطاع العام فتتلخص فى إنها تؤدى إلى تركيز الثروات فى أيدى شريحة اجتماعية محدودة ومن ثم يتعمق التفاوت فى توزيع الدخل بين الذين يملكون والذين لايملكون، وكذلك تعميق التفاوت بين الرأسماليين والعمال ومحاولة الطبقة الأولى تركيم أرباحها على حساب الأخيرة، خاصة فى ظل التحلل من كثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور والفصل من العمل وشروطه. ويضيف البعض إلى ذلك محاذير عدم العدالة الاجتماعية ، حيث يترتب على سيطرة القطاع الخاص بشكل تام على النشاط الاقتصادى حدوث اختلالات هيكلية فى المجتمع تؤدى إلى انهيار مصالح محدودى الدخل واتساع التفاوت فى الدخول والثروات، واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل. . والواقع إن تلك الآثار السلبية للخصخصة على العدالة الاجتماعية قد تتلاشى أمام آثارها الإيجابية والتى ألمحنا إليها فيما سبق، ونضيف إليها أيضا، إنه فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى ونتيجة لتطبيق سياسة الخصخصة سوف تنمو الموارد للدولة من خلال تزايد حصيلة الضرائب، ومن خلال ترشيد الانفاق العام، ويمكن أن يعود ذلك بالنفع على الطبقات الفقيرة.

ثانيا :العمالة والخصخصة:

فى الواقع إن قضية العمالة فى الخصخصة تحظى باهتمام كبير، وربما كان ذلك لأسباب تتعلق بالاستقرار الاجتماعى والسعى نحو تجنب فئة من فئات المجتمع الجزء الأكبر من فاتورة الإصلاح الاقتصادى، وإن كان تأمين مستقبل العمالة فى ظل الخصخصة يجب أن يلقى هذا الاهتمام الكبير إلا أنه فى نفس الوقت لايجب أن يكبل الإدارة والمشروعات المخصخصة بقيود تهدد قدرتها على النجاح، وبالتالى تهدد مستقبل المشروع ذاته.. والحقيقة إن المشكلة تنحصر فيما يأتى:

«إنه نتيجة للنظام المركزى والتخطيط الموجه، كان إلحاق العمال بمراكز الانتاج يقوم على اعتبارات

سياسية وليست اقتصادية، مما أدى إلى تضخم فى عدد العمال لايقابله انتاج حقيقى، وتصحيح هذا الوضع فى ظل سياسة الخصخصة يقتضى القضاء على هذه الظاهرة، وفى نفس الوقت المطلوب ألا يترتب على ذلك آثار اجتماعية وخيمة تتمثل فى التخلص من هذه العمالة الزائدة دون تدبير عمل آخر لها فى قطاعات أخرى تحتاج إليها.»

ومما لاشك فيه أن للخصخصة آثارا إيجابية على العمالة تتمثل وكما أشرنا من قبل إلى اشتراك العاملين فى المشروعات المخصخصة عن طريق تحويلهم إلى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لأصحاب رأس المال، ومن ثم تكفل لهم تلك المساهمة قدرا من المشاركة فى إدارة المشروع وفى أرباحه، وتخفف من شعورهم بالتبعية والخضوع لأصحاب رأس المال، كما تحفزهم على العمل وتؤدى إلى النهوض بمستواهم وتنمية احساسهم بالمسئولية مما يعود أيضا على الاقتصاد القومى بالخير والازدهار، بالإضافة إلى زيادة الانتاجية فى تلك المشروعات ورفع الكفاءة ومستوى الجودة مما ينتج عنه زيادة فى مكافآت وأجور العاملين بها.

أما الجانب السلبى للخصخصة على العمالة، وهو يمثل لب القضية المثارة فى هذا الأمر، أن الخصخصة بالضرورة تؤدى إلى فقدان بعض الأفراد لوظائفهم، والاستغناء عن الكثير من العمال خاصة الذين كانوا من قبل فى المشروعات العامة يمثلون بطالة مقنعة، وصاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع، حيث إنه يبحث فى المقام الأول عن أعلى عائد ممكن ومن ثم لا يقبل إلا العامل الذى يكون المشروع فى حاجة فعلية إليه: وفى ظل هذا الوضع سوف يترتب لامحالة الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن حاجة المشروعات المخصخصة، مما يخلق معارضة من جانب العمالة للخصخصة، كما يخلق مشاكل عديدة للحكومات من حيث اضطرارها إلى إيجاد فرص عمل بديلة أو حلول للعمالة الزائدة، بل قد يتطلب الأمر وضع برامج زمنية لعلاج هذه المشكلة قبل بدء التطبيق للخصخصة ، حيث إن الدولة بما لها من وضع سيادى يقع على عاتقها العبء الأكبر فى حل هذه المشكلة.

والواقع إن الحلول التى قيلت فى هذا الصدد كثيرة ومتنوعة نشير إلى أهمها فيما يلى.

١ ـ إعداد برنامج مواز لبرنامج الخصخصة لمساعدة العمالة الفائضة على وجود أعمال بديلة وفى حالة عدم وجودها تزويد الفائضين برأسمال محدود لبدء مشروعات فردية.

٢ ـ تعويض أولئك الذين لايمكن توجيههم إلى وظائف أو مشروعات بديله وتشجيعهم على التقاعد البكر وعلى اساس شروط تفيضلية خاصة صغيرة لشراء بعض الأصول الانتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة ولشراء أراضى زراعية وما إلى ذلك مع توفير برامج لتمويل الشراء والمساعدة فى إدارة هذه المشروعات.

٣ – اتاحه الفرصه للعاملين الراغبين فى ترك العمل وبدء مشروعات خاصه بهم .

٤ ـ تكوين لجان من المشترين للمحافظة على العاملين ويتم التنسيق بينها وبين الحكومة للاتفاق على عدم الاستغناء عن العمالة لمدة معينة قد تكون سنتين مثلا يتم خلالها البحث عن فرص عمل بديلة للعاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم.

٥ ـ تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشروعات كثيفة العمالة لاستيعاب العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم.

٦ ـ فتح باب الإعارات وتشجيعه والسماح بالتقاعد المبكر

٧ ـ إعداد برنامج تدريبى للعمال الزائدين لاكتساب مهارات مطلوبة فى أعمال بديلة.

تجارب بعد الدول فى حل مشكلة العمالة الزائدة: بالإشارة السريعة لتجارب بعض الدول، فى حل مشكلة البطالة نشير إلى مايلى:

١ ـ فى النمسا وألمانيا يتم دعم القوى العاملة وتطوير أساليب العمل بها وتنمية قدراتها على حصر

العمالة حصراً دقيقاً، ومسح السوق لمعرفة احتياجاتها بدقة.

٢ ـ فى بلجيكا وفرنسا يتم استمرار أداء إعانة البطالة للعامل الزائد عند إلتحاقه بعمل جديد، وعدم تحميل صاحب العمل الجديد إلا الفارق فقط بين إعانة البطالة والأجر الذى يجب أن يحصل عليه العامل بالفعل، وذلك طوال مدة سريان تأمين البطالة ووهو مايعد بمثابة دعم مادى لصاحب العمل الذى يلحق بخدمته عاملا متعطلا.

٣ ـ فى الدانمارك والنرويج تشجيع المحليات على خلق فرص عمل إقليمية بتمويل من الدولة.

٤ ـ فكرة العمل لبعض الوقت وهى مستخدمة فى فرنسا وأوروبا ومؤداها يتم تخفيض عدد ساعات العمل بالنسبة للعامل مما يساعد على تشغيل عدد أكبر من العمال، ويحقق فى نفس الوقت بعض المزايا لصاحب العمل.

٥ ـ فى بولندا يتولى مكتب العمل الاتصال بالمنشأة التى تنوى الاستغناء عن العمالة الزائدة وذلك بقصد دراسة الوسائل الكفيلة بمواجهة المشكلة ومحاولة مساعدة العمال الذين تم الاستغناء عنهم على الالتحاق بعمل آخر.

مشكلة العمالة الزائدة فى برنامج الحكومة المصرية للخصخصة

بادىء ذى بدء نشير إلى أن مشكلة البطالة فى مصر كما عبر عنها البعض بحق تعد من أكبر التحديات التى تواجه مصر خلال عقد التسعينات، وإن علاجها فى رأيه أيضاً هو المقياس الحقيقى لنجاح الإصلاح الاقتصادى فلا يكفى أن نشير إلى تخفيض معدل التضخم أو إلى ثبات سعر الجنيه أو تحسين العجز فى ميزان المدفوعات، فإن ذلك كله بعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العادى، الذى يسعى أولا وقبل كل شىء إلى الحصول على عمل شريف يسد رمقه ويحفظ كرامته.

وقد أشار برنامج الحكومة للخصخصة إلى أنه لايوجد فى التشريع الحالى أية إشارة لدفع تعويضات لتشجيع العمالة الزائدة على الترك الاختيارى للعمل، غير إن عدم وجود نصوص تشريعية يجب ألا يؤثر على الإلتزام بالمحافظة للعاملين على أرزاقهم، ومن ثم يمكن التعامل مع هذه القضايا من خلال مجموعة برامج اقتصادية اجتماعية هادفة ومتنوعة وإيجابية وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والنقابات العامة والصندوق الاجتماعى، وقد يشمل أيا من الإجراءات التالية:

١ ـ صياغة برنامج لتشجيع التقاعد المبكر، وقد تم تنفيذه بنجاح فى عدد من الشركات.

٢ ـ دفع تعويضات نقدية لكل من يقرر وبمحض إرادته ترك الخدمة.

٣ ـ إعداد برامج للتدريب التحويلى تركز على التخصصات المطلوبة حاليا أو المتوقع الاحتياجات إليها فى المستقبل القريب.

٤ ـ إتاحة الفرصة للعاملين الراغبين فى ترك العمل وبدء مشروعات خاصة صغيرة لشراء بعض الأصول الانتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة، مع توفير برامج لتمويل الشراء والمساعدة فى إدارة هذه الوحدات من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية، وبنك التنمية الصناعى ومؤسسة ضمان مخاطر الائتمان.

كما أشار البرنامج أيضا فيما يتعلق بالشركات التى يتقرر تصفيتها على ضرورة التشاور مع اللجنة النقابية للعاملين فى الشركة ومع اتحادات العمال لتحديد الآثار المترتبة على التصفية وصياغة الحلول المطلوبة لحماية العاملين فى الشركات التى يجيز القانون ـ وتحدد الدراسات ـ ضرورة تصفيتها، كما يجب تدبير التمويل المطلوب قبل بدء تنفيذ هذه الحلول.

وتجدر الإشارة إلى إنه تحقيقا لهذه الأغراض ومحاولة جادة من الدولة للمساهمة فى حل مشكلة العمالة الزائدة التى تنتج عن الخصخصة فقد أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى ٢٩ يناير ١٩٩١

بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ويهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخفيف وطأة إجراءات الاصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل.ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ولجنة تنفيذية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، وأمانة فنية تتكون من أمين للصندوق وهيئة من الموظفين. ويتحدد المستهدفون بخدمة الصندوق فى: الفئات الأكثر تأثيرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل، شباب الخريجين، العائدون بسبب أزمة الخليج، سكان المجتمعات الأقل نموا، سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

كما إن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤ أشارت فيما يتعلق بالبطالة إلى إنها تعد من أهم المشاكل والتحديات التى تقابلها مصر فى السنوات الأخيرة، وإن الدولة منذ ظهور هذه المشكلة وهى تتكاثف جهود أجهزتها المختلفة سواء الرسمية منها أو الشعبية لمحاولة بذل الجهود المكثفة لإيجاد حلول غير تقليدية للتغلب على هذه المشكلة تدرجيا. ويمكن توضيح أهم المحاور الرئيسية التى تبذل لمواجهة المشكلة فيما يأتى:

أولا : برامج ومشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية.
ثانيا : مجهودات ومشروع الأسر المنتجة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية.
ثالثا : توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين.
رابعا : إعادة برامج لنشر الصناعات الحرفية والصغيرة والمغذية.
خامسا : مشروعات القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أيضا إلى أن مدير إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولى قد أكد أن برنامج الخصخصة فى مصر ممتاز لأنه راعى البعد الاجتماعى والتصدى للبطالة التى أصبحت ٨.٨٪ بدلا من ٩.٦٪ العام الماضى. وقد جاء هذا فى الجلسة الختامية لخبراء صندوق النقد الدولى والتى عقدت لبحث دور الصندوق ودعم اقتصاديات الدول النامية.

ثالثا : نقابات واتحادات العمال فى ظل الخصخصة:

تلعب نقابات واتحادات العمال دورا كبيرا فى إنجاح عملية الخصخصة، لاسيما فى المراحل الأولى لها، وذلك بالعمل على تقليل الصدمات العنيفة التى قد يقوم بها العمال سواء فى شكل مظاهرات أو فى شكل محاولات لافشال البرنامج، ذلك إن مخاوف البطالة وفقدان الوظائف، ومخاطر التصفية والإغلاق لبعض الشركات والتخوف من الاحتكارات، تدفع النقابات العمالية إلى المسارعة فى شراء أسهم المشروعات التى تطرح للبيع، بالإضافة إلى تشجيع العمال على استثمار مدخراتهم البسيطة لشراء هذه الاسهم تجنبا لتلك المخاطر المختلفة.

أما بعد الخصخصة فإن تأثير نقابات واتحادات العمال سوف يصبح أقوى مما كان عليه، بسبب عدم السيطرة الحكومية على تلك النقابات، حيث أن غالبيتهم ينتمون لمشروعات خاصة تبعدهم عن الروتين الإدارى والسيطرة الحكومية، بالإضافة إلى أن تملكهم لجزء من أسهم المشروعات سوف يعطيهم إمكانات أقوى ودور أكبر. ولنا فى التجربة البريطانية فى الخصخصة مثال عملى فى هذا الصدد، حيث قادت نقابات العمال والاتحادات العمالية حملة هائلة من المعارضة ضد ما أسموه فى بداية التحول «بتهديد الخصخصة» غير إن حرص الحكومة البريطانية على إشراك كل الفئات الشعبية والعاملين فى المشروعات المخصخصة جعل موقف تلك النقابات واتحادات العمال يتحول بعد بدء عملية الخصخصة بسنوات قليلة إلى موقف مؤيد، بل إنهم باركوا هذه المكاسب وأعلنوا إنهم لا ينوون التراجع أو التخلى عن الإطار الجديد لتلك الرأسمالية الشعبية.

والجدير بالذكر فى هذا الشأن أيضا أن القانون المصرى لسوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ أحاز فى المادة ٧٤ للعاملين فى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم تأسيس اتحاد يسمى «اتحاد

المساهمين» يكون له الشخصية المعنوية ويمتلك لصالحهم بعض أسهم الشركة، وكذلك شراء أسهم الشركات الأخرى المقيدة أو المتداولة فى بورصة الأوراق المالية. وقد أوضحت تلك المادة أيضا أن الغرض الرئيسى للاتحاد هو تملك بض أسهم الشركات لصالح العاملين. وتضمنت المادة ١٨٤ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق الاول أن يقوم الاتحاد بتوزيع الأرباح التى تدرها الاسهم المملوكة له على أعضائه. وفى هذا أيضا مايؤكد فى رأينا على تزايد دور النقابات واتحادات العمال فى ظل الخصخصة، ومايجعل منها أداة فعالة لحث العمال على العمل وزيادة الانتاجية بهدف تملكهم لأكبر قدر من أسهم المشروعات وتحقيق أكبر قدر من الأرباح لما فى ذلك من زيادة فى دخولهم وارتفاع فى مستوى معيشتهم ومستوى رفاهيتهم.

المبحث الثانى
الآثار السياسية والبيئية للخصخصة

مما لاشك فيه إن الخصخصة كإحدى السياسات الاقتصادية لابد وأن ينجم عنها العديد من الآثار التى تتعلق بالنواحى السياسية أو بالنواحى البيئية، وسوف نتناول فيما يلى أهم تلك الآثار:

أولا: الخصخصة والأمن الوطنى والسياسى

بادىء ذى بدء نود الإشارة إلى أن إعلان سياسة الخصخصة يعد بمثابة إعلان من الحكومة بأن القطاع لخاص محل ثقة المجتمع والشعب، والحكومة تمثل هذا الشعب، فهى بالتالى تدعوه لأن يشارك بدور رئيسى فى التنمية وإن يحمل عنها ويشارك ويدير الأنشطة الاقتصادية فى الدولة، ومن ثم يحدث التلاحم والتقارب بين القطاع الخاص والشعب أو الحكومة للنهوض بالمستوى الانتاجى والرخاء الاقتصادى وبالتالى الاستقرار السياسى.

بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح عملية الخصخصة يؤدى إلى أحداث نوع من إعادة التوازنات السياسية لصالح الحزب أو الأحزاب التى تشجع تلك السياسة وتلتقى فى أفكارها معها. ويدلل البعض على صدق هذا الأثر للخصخصة بأنها نجحت نجاحا كبيرا من الناحية السياسية فى جميع الدول التى طبقت فيها بحزم، وقد كانت عاملا فى إعادة انتخاب السيدة / مارجريت تاتشر فى بريطانيا وحكومة لانج فى نيوزيلندا، وقد كان لها أيضا شعبية سياسية حتى فى نظام الحكم الاستبدادى فى شيلى.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن خصخصة بعض المشروعات الحيوية والاستراتيجية كالطاقة والكهرباء، والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية قد يكون لها آثار مباشرة على الأمن الوطنى تدعو إلى منح الدولة بعض الصلاحيات لحماية هذه المشروعات والمتعلقة بالأمن الوطنى خاصة فى حالات الطوارىء والحروب. كذلك فإن إنجاح عملية الخصخصة يقتضى منح القطاع الخاص صلاحيات واسعة تمكنه من إدارة هذه المرافق على أسس تجارية لتحسين أدائها وتقليص التدخل الحكومى إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم يجب أن يكون للدولة فى هذه المشروعات قدرا كبيرا من الصلاحيات تمكنها من المحافظة على أمن المجتمع فقط دون التدخل فى غير ذلك وبالتالى فإن الأجهزة القائمة على تنفيذ سياسة الخصخصة قد تضع شروطا للمشروعات المخصخصة العاملة فى المجالات الاستراتيجية والحيوية مثل الاعتماد على العمالة الوطنية فى بعض المجالات الحساسة وفرض ضوابط على نسب العمالة الاجنبية فى هذه المجالات، أو منح الدولة حقوقا استثنائية لإدارة المرافق الحيوية فى حالات الطوارىء والحروب، والمحافظة على سرية بعض المعلومات ذات الطابع الأمنى من التسرب والوصول إلى دولة معادية أو من استغلالها فى المحافل السياسية ضد الدولة.

وعلى ذلك فإن الخصخصة كسياسة تحتوى على مخاطر عالية تتزايد فى حالة عدم وضوح سياسة عامة لترشيد مستويات القرارات المحلية، ومن ثم فهى فى حاجة إلى رؤية ذكية متكاملة ذات أبعاد

أمنية، خاصة للمحافظة على الاستقرار الأمنى بأبعاده السياسية والاقتصادية. ولايفوتنا هنا أن ننوه إلى ماجاء بتقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٤/٩٣ حول سياسات الأمن والعدالة، حيث أشار التقرير إلى أن الأمن القومى يعتبر على رأس الأولويات القومية سواء فى ذلك الأمن الداخلى أو الأمن الخارجى، فالاستقرار هو لب التنمية وجوهر التقدم والتطوير، ومن ثم تعمل السياسة على توفير الاعتمادات اللازمة لتلك الأغراض، وتطوير أمن الدولة وأمن الأفراد وممتلكاتهم لحماية الاستقرار والأوضاع والممتلكات العامة والخاصة وأمن المواطن..»

ثانيا: البيروقراطية فى ظل الخصخصة

من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تدهور الأوضاع فى القطاع العام كما هو معروف تفشى ظاهرة الفساد والبيروقراطية، وقد ظلت التصريحات العامة تؤكد لسنوات عديدة، وبصورة متكررة، على ضرورة محاربة البيروقراطية، وترشيد إدارة الأعمال، وإصلاح القطاع العام، وقد كان من أهم المقترحات فى هذا الشأن هو فصل الإدارة الاقتصادية عن حق الملكية.

وعلى ذلك فقد برزت فكرة الخصخصة أيضا كنوع من رد الفعل ضد الفساد والبيروقراطية ومحاولة الابتعاد عنها والقضاء عليها، إذ أننا لانعتقد أن مالك المشروع الخاص سوف يكون من مصلحته القيام بأى نوع من أنواع الفساد أو البيروقراطية التى يمكن أن تحدث فى ظل الملكية العامة التى يكون فيها العامل أو المسئول عن الإدارة يعمل ولايملك، ومن ثم فإن الخصخصة تؤثر إيجابيا وبدون شك فى القضاء على الفساد والبيروقراطية فى الوحدات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنه ضمن معوقات الخصخصة قد يكون مصالح المجموعات الضاغطة، والتى من بينها بعض الدوائر الحكومية بسبب الخوف من تقلص سلطاتها ونقص بعض المزايا الممنوحة لها فى ظل الملكية العامة، ومنها أيضا الإدارة العليا فى شركات القطاع العام والعاملون فيها بسبب الخوف من أن تؤدى الخصخصة إلى فقدان مناصبهم وأعمالهم.

ومن المفيد أيضا فى هذا الصدد الإشارة إلى أن تجارب بعض الدول فى الخصخصة تشير إلى إمكانية حدوث فشل إدارى واختلاسات مالية أثناء تنفيذ عملية الخصخصة من قبل بعض المسئولين عن تنفيذها، أو أعضاء مجالس الإدارات فى المشروعات العامة المزمع خصخصتها، نظرا للحجم الهائل من الأسهم والأصول والممتلكات التى سيتم تداولها. فعلى سبيل المثال ظهرت اتهامات فى بولندا وهنجاريا حول حصول فساد إدارى واختلاسات ورشاوى قبل أن يضع المشرع ضوابط تحكم عمليات الخصخصة.

لذلك ينبغى أن تتضمن قوانين أو برامج الخصخصة أسس محكمة وأدوات للمحاسبة الإدارية ومحاربة الفساد الإدارى ومعاقبة مرتكبيه بعقوبات رداعة، وذلك أثناء تنفيذ عملية الخصخصة، حتى يكتب لها النجاح وتأتى الأهداف المرجوة منها.

ثالثا: الخصخصة واقتصاديات الديمقراطية

هناك علاقة وثيقة بين الخصخصة ومايسمى باقتصاديات الديمقراطية، إذ اننا نعتقد أن هذه التسمية الأخيرة جاءت باعتبار أن سياسة الخصخصة كإحدى السياسات الاقتصادية لايمكن أن تتم أو تترعرع وتزدهر وتحقق ماتصبو إليه من أهداف إلا فى ظل بيئة ديمقراطية، وفى ظل مناخ ديمقراطى يسود فيه التعددية الحزبية ويؤمن بالحرية الاقتصادية، ومن ثم فإن الخصخصة تؤدى إلى اقتصاديات الديمقراطية، كما إنها لايكتب لها النجاح إلا فى ظل هذا المناخ الديمقراطى أى فى ظل اقتصاديات الديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن مايسمى باقتصاديات الديمقراطية قد أصبحت شرطا أساسيا لنجاح تطبيق

اقتصاديات السوق، إذ أن من أهم خصائصها، تحقيق مبدأ التعددية وتوافر البدائل. حيث يعنى ذلك، تعدد المشاركين فى العلاقات الانتاجية فى السوق من المنتجين والمستهلكين، وتعدد المنتجات المتماثلة أو المتنوعة، مما يحقق حرية الاختيار بالنسبة للمستهلك (مرونة الطلب) والقدرة على تغيير الانتاج والمواصفات لمواجهة احتياجات السوق (مرونة العرض). هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر الحق فى المعلوماتية، مما يجعل عملية اتخاذ القرار سواء فى مرحلة الانتاج أو مرحلة الاستهلاك مبنيا على أسس سليمة ودقيقة من المعرفة والتوقع من جانب المستهلكين والمنتجين والموردين، حيث أن المنافسة المبنية على دقة المعلومات وصدقها تؤدى إلى الانماء الاقتصادى والاجتماعى. كما أن من بين خصائص اقتصاديات الديمقراطية نجد تحجيم الدور المتعاظم للبيروقراطية والانتزاع أو الاقلال من السلطات الاقتصادية والرقابية للحكومة المركزية، والتى تعد مركزا للقوة السياسية.

رابعا: الخصخصة والبيئة.

مامن شك فى أهمية البيئة بالنسبة للإنسان حيث تمثل مصدرا للعطاء المتصل لحياته واستمرارها، ولها تأثيرها الواضح فى حياة البشر، وقد يختل التوازن البيئى إما بفعل الظروف الطبيعية أو بسبب تدخل الإنسان فى اتجاه زيادة أو نقص بعض مكونات البيئة الطبعية وهو ما يعرف بتلوث البيئة.

وتولى أغلب الدول قضايا المحافظة على البيئة من التلوث اهتماما خاصا، لاسيما أثناء وضع تشريعات وبرامج الخصخصة، خاصة خصخصة المشروعات الصناعية، وذلك لخضوع تلك المشروعات المخصخصة أو المشروعات الجديدة لقوانين حماية البيئة واللوائح المنظمة لذلك. ومن ثم فقد يكتفى المشرع بتعديل القوانين السارية أو إصدار قانون متخصص بشأن حماية البيئة. إذ أن التلوث يؤدى إلى الإضرارا بصحة الإنسان وانخفاض انتاجيته.

والفرض الذى يثار هنا أن المشروع العام بوصفه تحت سيطرة الحكومة يراعى غالبا الآثار الضارة بالبيئة المباشرة منها وغير المباشرة، هذا بعكس المشروع الخاص الذى قد لايراعى ذلك إما بسبب التكلفة التى تترتب على ذلك، وإما بسبب عدم اكثراته وضياع وقته فى أعمال قد يعتبرها أعمالا جانبية لاتعود عليه بنفع خاص.

هذا الفرض يجعلنا ننبه إلى أهمية قيام الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة والملاءمة التى تكفل تحقيق عمليات المحافظة على البيئة والإقلال من إخطار التلوث والقضاء عليها بشأن المشروعات التى يتم خصخصتها، وقد يتم ذلك من خلال حث المشروعات الصناعية على إجراء عمليات الإحلال والتجديد لخطوط الانتاج المتقدمة فنيا، والتى قد تسبب تلوثا للبيئة، مع تشجيعها على التعاقد مع بيوت الخبرة المحلية والاجنبية لتنفيذ مشروعات حماية البيئة ومكافحة مصادر تلوثها. هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع التشريعات والضوابط البيئية المناسبة التى تلزم المشروعات بحماية البيئة ومكافحة وسائل تلوثها.

ومن أمثلة التشريعات اللازمة فى مكافحة تلوث البيئة، نجد القانون الذى صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ والذى سمى بقانون (الاستجابة البيئية الشامل والتعويض والمسئولية). والذى يهدف إلى توفير وسائل فعالة لمجابهة خطر تسرب المواد الضارة والذى جاء استجابة للحاجة الماسة التى أوجبت الزام بعض الفئات والأفراد الذين لهم صلة أو مصلحة فى مواقع بها مخلفات شديدة الضرر بأن يقوموا بتطهير وتنظيف هذه المواقع أو برد مصاريف التنظيف للحكومة إذا ما قامت هى به وبدفع تعويضات عن الأضرار.

وتجد الإشارة فى هذا الصدد إلى أن السياسة الضريبية تلعب أيضا دورا مهما فى مجال مكافحة تلوث البيئة بما قد تتضمنه من حوافز أو قيود ضريبية تشجع على حماية البيئة من التلوث الناشىء عن مزاولة نشاط معين وعدم القيام به أؤ الحد من مخاطرة فى حالة المزاولة، وتعد الإعفاءات الضريبية

من أهم صور الحوافز الضريبية التى يمكن استخدامها فى مكافحة التلوث، ففى مجال الضرائب المباشرة على سبيل المثال يمكن أن تشكل الإعفاءات عاملا على تشجيع المنشآت التى تزاول أنشطة من شأنها مكافحة التلوث مثل إعفاء شركات النظافة أو مصانع آلات ومعدات مكافحة التلوث، لمدة معينة أو عمل تخفيضات ضريبية لها بعد انتهاء مدة الإعفاء، كذلك إعفاء المشروعات التى تقام فى مناطق تقل فيها درجة التلوث مما يساعد على إقامة واستمرار ونجاح مثل تلك المشروعات. أما فى مجال الضرائب غر المباشرة فيمكن إعفاء الآلات والمعدات المستخدمة فى مكافحة التلوث من الضرائب الجمركية عند استيرادها أو إعفائها من ضريبة المبيعات عند انتاجها محليا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن ماجاء بتوصيات لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى فى تقريرها عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٤/٩٣ ضرورة استمرار الحكومة فى بذل الجهد للحفاظ على البيئة، ومنع التلوث بكل أشكاله، نظرا للعواقب الوخيمة التى يمكن أن تترتب على ظاهرة التلوث، كما أشارت اللجنة فى توصياتها أيضا إلى أن الدراسات والمؤتمرات تتوالى فى كافة دول العالم مؤكدة أن تلوث البيئة بأشكاله المختلفة تعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه الإنسانية فى الفترة المعاصرة من تاريخها، وقد أشار التقرير إلى أن الخطة الخمسية الجديدة أبدت إهتماما بالغا بالمحافظة على البيئة ومواجهة مشكلة التلوث.

وتأكيدا على العناية الخاصة التى توليها مصر لحماية البيئة ومكافحة تلوثها فقد أصدرت القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة، حيث تضمنت المادة الأولى من مواد الإصدار أن تعمل المنشآت القائمة وقت صدور هذا القانون على توفيق أوضاعها وفقا لأحكامها خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لائحته التنفيذية، وقد صدرت تلك الأخيرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٥ فى ١٨ فبراير ١٩٩٥.

النتائج والتوصيات

من خلال درستنا السابقة لموضوع الآثار الاجتماعية والسياسية للخصخصة يمكننا أن نستخلص بعض النتائج التى خلصنا إليها من هذه الدراسة، كما نشير أيضا إلى بعض التوصيات التى نراها من وجهة نظرنا ضرورية لوضعها أمام المختصين والمهتمين والمسئولين فى هذا المجال لتكون محل نظر أو اعتبار وذلك فيما يلى:

أولا: نتائج البحث

١ ـ ترجع فكرة الخصخصة إلى التطور الذى لحق بدور الدولة من الدولة الحارسة أو المحايدة إلى الدولة المتدخلة والمنتجة، أى السيطرة على وسائل الانتاج والتوزيع، حتى أصبحت الخصخصة منهجا وأسلوب عمل اقتصادى للحكومات الحديثة، وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات الدين العام وعجز الموازنة العامة وتدهور أوضاع القطاع العام كما إنها لم تعد غاية فى ذاتها بقدر ما هى أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما.

٢ ـ الخصخصة هى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الرئيسى على آليات السوق ودور القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والرخاء الاقتصادى، حيث تساهم فى استعادة مدخرات المواطنين بالبنوك الاجنبية لاستثمارها بالداخل مما يكون له أثر إيجابى على ميزان المدفوعات، كما تعمل على فتح المجالات لجذب الاستثمارات الأجنبية ومايترتب على ذلك من تطوير للانتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الأجنبية التى تساهم فى الارتقاء بمستوى الانتاج وتحسين جودته.

٣ ـ قد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصى على الانتاج، والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط والسلوك داخل مجالات العمل،

وذلك بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الأهمال، فالقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل المهمل أو المقصر فى عمله. كما إن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة إن أرادت فى القضاء على بعض المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية المخطئين، والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.

٤ ـ سياسة الخصخصة لها أهميتها وجدواها بشرط أن تطبق بطريقة صحيحة وأن تكون ضرورية للاقتصاد القومى، ومن ثم فأننا لانتفق مع بعض الآراء التى تردد بأن الخصخصةة ماهى إلا استجابة للتعليمات التى تضعها بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، ونرى على العكس من ذلك إنها (أى الخصخصة) تعد استجابة لضروريات العصر الحالى، ومتقضيات الواقع الذى يعيشه المجتمع ودواعى المصلحة العامة لأفراده.

٥ ـ تتيح الخصخصة الفرصة لتقريب الفوارق بين الطبقات من العمال والملاك، بما تتيحه من اشتراك العمال فى الأداء وشراء نسبة من أسهم الشركات، وبالتالى تملكهم فى المشروعات التى يعملون بها مما يؤدى إلى خلق مصادر دخل إضافية لهم بجوار الأجور والمرتبات ومن ثم فإن هذا الوضع يؤدى إلى زيادة الطبقة المالكة وخلق ملاك جدد، وبالتالى خلق شعور عام بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعى.

٦ ـ تعد الخصخصة بمثابة إعلان من الحكومة بأن القطاع الخاص محل ثقة المجتمع والشعب، والحكومة تمثل هذا الشعب، فهى بالتالى تدعوه لأن يشارك بدور رئيسى فى التنمية وأن يحمل عنها ويشارك ويدير الأنشطة الاقتصادية فى الدولة، ومن ثم يحدث التلاحم والتقارب بين القطاع الخاص والشعوب أو الحكومة بالمستوى الانتاجى والرخاء الاقتصادى وبالتالى الاستقرار السياسى.

٧ ـ الخصخصة كسياسة تحتوى على مخاطر عالية، تتزايد فى حالة عدم وضع سياسة عامة لترشيد مستويات القرارات المحلية، ومن ثم فهى فى حاجة ماسة إلى رؤية زكية متكاملة ذات أبعاد أمنية خاصة للحفاظ على الاستقرار الأمنى بإبعاده السياسية والاقتصادية، فالاستقرار هو لب التنمية وهو جوهر التقدم والتطوير.

٨ ـ هناك علاقة وثيقة بين الخصخصة ومايسمى باقتصاديات الديمقراطية، إذ اننا نعتقد إن هذه التسمية الأخيرة، جاءت باعتبار إن سياسة الخصخصة كإحدى السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تترعرع وتزدهر وتحقق ماتصبو إليه من أهداف إلا فى ظل بيئة ديمقراطية، وفى ظل مناخ ديمقراطى يسود فيه التعددية الحزبية ويؤمن بالحرية الاقتصادية.

ثانيا: أهم التوصيات

أولا : أن الخصخصة لاتعنى بأى حال من الأحوال تخلى الدولة عن دورها فى ضبط إيقاع المجتمع وتحقيق التوازن بين قطاعاته وفئاته المختلفة عن طريق الوسائل المتعددة التى تستخدمها فى إعادة توزيع الدخل القومى، ولتحقيق الأداء المتجانس الذى يحقق مصالح جميع أفراد المجتمع من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك فإن الدولة يجب أن تتواجد لا لتتدخل فى شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة، وإنما لكى تضبط وتراقب خاصة فى المراحل الأولى لسياسة التحرر الاقتصادى، والتى هى فى حاجة ماسة إلى دقة وعناية فى التطبيق الصحيح، وفيما يحقق للمجتمع الخير والرفاهية، والعزة والحياة الكريمة لأفراده. لذلك فإن الدولة أثناء وبعد الخصخصة يصبح أكثر أهمية وضرورة لإفساح المجال للقطاع الخاص الذى لايستطيع أن ينمو ويتطور ويؤدى دوره فى إشباع الحاجات الاجتماعية العامة والخاصة ويساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية إلا فى ظل دولة قوية واعية، تحمى الملكية الخاصة، وتكافىء المصيب وتجازى المسيىء.

ثانيـا : نوصى باتباع فكرة السهم الذهبى أو السهم النوعى المميز لحماية المصالح الوطنية ومنع تحكم الأجانب فى المشروعات المخصخصة والتأكد من حسن سير العمل بها، مع وضع بعض التحفظات على هذه الفكرة من أهمها فى رأينا.

١ ـ أن يكون هذا السهم محدداً بأجل معين، أو التأكيد من حسن سير العمل وعدم الخوف على المصالح الوطنية حتى لايستخدم كمسمار جحا لتدخل الدولة من جديد فى كل شىء.

٢ ـ ألا تطبق هذه الفكرة إلا فى المشروعات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية فقط.

٣ ـ أن يكون ممثل الحكومة فى مجلس إدارة الشركات من رجال الأعمال أو ذوى الخبرة من القانونين أو الماليين لا من موظفى الحكومة.

٤ ـ ألا تستخدم الحكومة هذا الحق أو هذا السهم الذهبى المميز إلا عند الضرورة فقط، وعند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بمعنى ألا تستخدمه فى كل كبيرة وصغيرة.

ثالثا : ينبغى على الدولة أن تعمل على حل مشكلة العاملين فى المشروعات المخصخصة، والتى قد يترتب عليها الاستغناء عن الكثير منهم، حيث تحظى مشكلة تأمين مستقبل العمالة فى ظل الخصخصة باهتمام كبير، وفى ذات الوقت ينبغى ألا تكبل الإدارة والمشروعات المخصخصة بقيود تهدد قدرتها على النجاح وبالتالى قد تهدد مستقبل المشروع ذاته فإن الحل فى تصورنا قد يكون فى المقترحات التالية:

١ ـ استخدام جزء من حصيلة بيع المشروعات فى إنشاء مشروعات استثمارية جديدة منتجة لتشغل العاملين الذين سوف يتم الاستغناء عنهم، ثم يتم نقل ملكية هذه المشروعات تدريجيا لهولاء العاملين أو مشاركتهم فى تملكها.

٢ ـ استخدام الفائض من حصيلة البيع فى دفع تعويضات نقدية للعاملين الذين تم الاستغناء عنهم أو العامل الذى يقرر ترك الخدمة اختياريا مساهمة فى علاج مشكلة العمالة الزائدة.

٣ ـ أن تقوم الدولة ببيع أسهم بعض المشروعات للعاملين بها على أن يتم سدادها بالتقسيط، حيث تعد هذه الوسيلة إحدى وسائل الخصخصة بما تتيح من تملك جزء من أسهم الشركات للعاملين فيها.

رابعـا : ينبغى على الحكومات أن تعمل دائما على إزالة الآثار التى قد تنشأ عن الخصخصة مثل قيام بعض الاحتكارات أو تلوث البيئة من بعض المشروعات، واتخاذ التدابير اللازمة والملاءمة التى تكفل تحقيق عمليات المحافظة على البيئة والإقلال من اخطار التلوث والقضاء عليها، مع وضع التشريعات والضوابط البيئية المناسبة التى تلزم المشروعات بحماية البيئة ومكافحة وسائل تلوثها. ذلك إن مشكلة تلوث البيئة بأشكالها المختلفة تعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه الإنسانية فى الفترة المعاصرة من تاريخها.

خـامسـا : نظرا لإمكانية خصخصة بعض المرافق الحيوية، واشتراك العنصر الاجنبى والعمالة الأجنبية فى تلك المشروعات أو غيرها فى المشروعات المخصخصة، لذلك ينبغى منح الدولة حقوقا استثنائية لإدارة المرافق الحيوية والاستراتيجية فى حالات الطوارىء والحروب، والمحافظة على سرية بعض المعلومات ذات الطابع الأمنى من التسرب والوصول إلى دولة معادية أو من استغلالها فى المحافل السياسية ضد الدولة.